MENA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا

هل المرأة سلعة؟

وفاء علّوش

حقوق النشر والطبع ورقياً والكترونياً محفوظة لصالح مركز أبحاث ودراسات مينا.

الملخص التنفيذي:

في ظل الصراعات والحروب المستمرة يتصاعد في العالم تيار يدعو إلى العمل على إعلاء قيمة الإنسان في المجالات كافة، وخصوصًا النساء، حتى المنظمات الدولية تسعى إلى دعم المساواة القانونية وإلغاء التمييز الجندري الاجتماعي والديني والقانوني. لكن ذلك ما يلبث أن يصطدم بمعوقات كبيرة اقتصادية وقانونية واجتماعية، وقد تنقسم العوائق الاجتماعية إلى شقين أولهما نظرة المجتمع إلى المرأة، وثانيهما نظرة المرأة إلى نفسها، وطريقة تفاعلها مع المتغيرات المتسارعة.

ولأن المحورين متداخلان ويصعب الفصل بينهما، ومن العسير تثبيت الفاعل أو المفعول به من ناحيتيْ التأثر والتأثير، حصلنا على نتيجة سلبية أدت إلى تعامل المجتمع مع النساء أو تعامل النساء مع أنفسهن على أنها أشياء منقولة أو سلعة قابلة للتداول وعدم إمكانية التعامل معهن على أنهن كائنات مستقلة.

تحاول هذه الدراسة الإضاءة على عدة محاور أهمها:

- **أهمية تحرر المرأة من أجل تحصيل حقوقها القانونية والإنسانية.**
- **سلعنة النساء في الحصارات السابقة..**
- **سلعنة النساء في زمن السلم وأثناء الحروب.**
- **استخدام الشتيمة بحق النساء في الثقافات المختلفة.**
- **تبعية المرأة.**
- **تسييس لباس المرأة في حالات الصراع والحروب في المجتمع السوري.**
- **استخدام المرأة وتوظيفها في الأجندات السياسية.**
- **كيف ساهمت وسائل الإعلام في تعزيز فكرة دونية المرأة.**
- **خلاصة ونتائج.**

أهمية تحرر المرأة ونضالها من أجل تحصيل حقوقها القانونية والإنسانية

ما زالت أعداد هائلة من النساء ترزح تحت وطأة الظروف الإنسانية والاجتماعية الرديئة التي تضطرهنّ إلى معايشتها، وخلق الطرق المختلفة من أجل التعايش معها، أو الثورة ضدها. ولم يتكلل نضال النساء من أجل استحصال حقوقهن السياسية والقانونية بالنجاح في حالات كثيرة.. فهي لاتزال محرومة من أدنى الحقوق الإنسانية التي يحق للإنسان ممارستها والتمتع بها، ومحرومة من التحكم بجسدها مثل أي كائن عاقل إذ تمارس ضدهن انتهاكات نابعة من كونهن الأكثر ضعفاً وعدم تمكنهن من الدفاع عن أنفسهن جسدياً ومعنوياً ضد عادات وتقاليد المجتمعات الجائرة.

فالعائلات تزوج بناتها في سن صغيرة للتخلص من مسؤوليتهن المادية والمعنوية وقد تضطر الفتيات إلى الزواج بمن يختاره الأهل من دون تبين رغبتهن بالرفض أو القبول، ويصبحن مذنبات في حال عدم قدرتهن على الإنجاب وقد يتعرضن للأذى الجسدي بسبب ما يدّعيه المجتمع قصوراً فيهن، كذلك ترتكب ضدهن ما تسميه القوانين الوطنية جريمة الشرف وقد يستفيد ذووهنَّ من ثغرات قانونية كثيرة أو من تعاطف القضاة الذكور لتمرير جرائم شنيعة بحجة الدفاع عن الشرف حتى وإن لم تكن أركان الفعل الجرمي كاملة، أو حتى في وجود زواج تام الأركان وعدم وجود شبهات مخلة بالآداب.

كما أن أصابع الاتهام تشير إليهن دائماً في حال حوادث التحرش المنتشرة كثيراً أو في حالات الاغتصاب والاعتقال، ويتم التعامل معهن على أنهن الفاعل الرئيس في الجرائم الشائنة فيما يغض المجتمع والقانون بصره عن الفاعل الرئيس ذلك أن المرأة ـ من وجهة نظر المجتمع ـ لا بد أنها قد مهدت وجود الأسباب كاملة، ودفعته وحرضته لارتكاب الجرم.

لقد رسخت المجتمعات العربية الحديثة ثقافة عامة تضع حياة النساء في مرتبة متدنية وتقدم عليها حياة الرجال لأنهم الأكثر أهمية ولأنهم بناة المجتمع، ما جعل الأسر العربية تسعى بمجملها لإنجاب الابن الذكر الذي لا يكون مجلباً للعار أو لا يشكل عبئاً اجتماعياً إضافياً ولا تشكل مسؤوليته خطراً، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى حرمان كثير من النساء من وجودهن أو من آدميتهن وإنسانيتهن في حال وجودهن.

لا يوجد مجال للشك بأن النساء واجهن كثيراً من الانتهاكات والمصاعب والعقبات لتأمين حياة إنسانية وتحصيل حقوق قانونية وتأمين بيئة آمنة خالية من العنف الاجتماعي والإهمال القانوني أو التهميش السياسي، لكنهن سيواجهن الكثير إذا لم يلتفتن إلى نقطة غاية في الأهمية، وهي ضرورة رفض ذلك الواقع، وإدراك الأذى الذي يتسبب به استمراره، والحث على مواصلة النضال من أجل تغييره.

وهذا ما عملت عليه النساء الرائدات منذ تشكل الحركة النسوية في القرن التاسع عشر، وخلال القرن العشرين، إلا أن هذه الحقوق التي كانت مدعومة من بعض الحكومات والجمعيات الأهلية والمحلية والقانونية في بعض المجتمعات قد اتخذت فيما بعد طابعًا مؤسسيًا، لكنها تعرضت إلى التجاهل والتهميش في مجتمعات أخرى وتأثرت في الرفض المجتمعي والإيذاء الناجم عنه ما أدى إلى تراجع فاعليتها وانسحاب كثير من داعمي وداعمات الحركة النسوية من المشهد العام.

سلعنة النساء سابقًا

حضت الحضارات المتعاقبة على الزواج وعدته دلالة على المدنية والمجتمع المتحضر بعد أن كانت فوضى العلاقات الأكثر شيوعاً، ومن هذا المنطلق فقد شجعت وجود الأسرة لضمان السلالة واستمرار النسل، ومن الحضارات من سمح بتعدد الزوجات، ومنها من حرم ذلك الفعل وعدَّه بمثابة الزنى.

ففي حضارة بلاد الرافدين تعامل المجتمع مع الزواج على أنه صفقة تجارية إذ ذكرت «نور علوان» أن: «المثير للدهشة هو وجود مزادات لعرض النساء للزواج، بحيث تقدم النساء على مجموعة رجال، فمن يدفع أكثر يحصل على المرأة المعروضة إن صح التعبير؛ ما يدلل على وجود طابع تجاري، وجنسي على الزواج في هذه الحقبة»[1]

كان الزواج يحمل طابعاً تجارياً وكانت النساء تعرض للبيع في مزادات وفقاً للمؤرخ الإغريقي (هيروديت) فتباع النساء الجميلات لمن يدفع أكثر فيما تكون النساء القبيحات من حظ عامة الشعب الذين لا يدفعون كثيراً، وإذا اكتشف العريس بعد الزواج أن مواصفات المرأة لم تكن مطابقة للشروط المتفق عليها يمكنه إبطال العقد وإعادة العروس، ويدفع أهلها مهرها كاملًا مثلما أخذوه فيما يحق لبعض الرجال وفقاً للمستوى الاجتماعي تعدد الزوجات أو أن يحظى بعشيقة.

في الحضارة المصرية اختلف الأمر، فاتخذ الزواج بعداً عاطفياً وعاملاً للاستقرار أكثر مما هو صفقة تجارية، وكان للنساء مكانة قد تجعلهنّ على قدم المساواة مع الرجل، إذ «كان ينظر إلى الزواج على أنه عقد يثبت إخلاص المرأة للرجل، وكان المصريون القدماء أصحاب موقف متفهم للجنس خارج إطار الزواج، ولم يركزوا على عذرية المرأة، لكن هذا الموقف يتغير إلى النقيض إذا قامت المرأة بخيانة زوجها، إذ كان يحكم عليها بالطلاق أو بالضرب أو الموت على أنها «دنست» هذا الارتباط المقدس»[2]

قدست المجتمعات الزواج غير المتعدد لكن الملوك احتفظوا بحق التعدد وبقيت الأعراف محافظة على وجود عقد يتم بين الولي والعريس، وكان المهر شيئاً أساسياً في أركان عقود الزواج، وكانت النساء يعاقبن على الخيانة على الرغم من أن المجتمع كان متصالحاً مع جسد المرأة، وإظهار مفاتنها وفقاً لما أثبتته النقوش والحفريات.

لم يختلف تعامل المجتمعات العربية مع النساء من هذه الناحية وبقيت العادات المتوارثة من المجتمعات والحضارات الأخرى مع وجود تغييرات طفيفة تختلف من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى، لكنها حافظت على جوهر التعامل مع النساء على أنها أشياء قابلة للتداول في حالات الزواج والمهور على نحو خاص في ظل الوضع الاقتصادي المتردي وارتفاع تكاليف الزواج الذي لم يكن ليثني المجتمع عن التخلي عن العادات التي يتذرع بأن وجودها سنة واجب اتباعها.

---

١ نور علوان، كيف تغيرت عادات الزواج باختلاف الحضارات والعصور؟

٢ نور علوان، مرجع سابق.

في زمن السلم وأثناء الحروب

في حالات الحرب تكون النساء أولى الكائنات التي تتعرض للانتهاكات، ويوجه ضدها العنف وتعامل في الحروب على أنها من الغنائم «السبايا» في العصور القبلية، لكن ذلك لم يختلف في العصر الحديث إذ تؤكد وثائق (هيومان رايتس ووتش) أن «مختلف الصراعات التي شهدها العالم، مثل تلك التي دارت رحاها في سيراليون وكوسوفو وجمهورية الكونغو الديموقراطية وأفغانستان ورواندا، عمد المقاتلون وأنصارهم إلى اغتصاب النساء وعدوه سلاحاً من أسلحة الحرب، وهم بمأمن شبه تام من أي حساب أو عقاب».[٣]

وتتعرض النساء في باكستان وروسيا وفق الإحصاءات إلى التعدي بالضرب من رجالهنّ في البيت بأرقام مرعبة، ولا يخفى على أحد حوادث العنف اليومية المستمرة والمنتشرة ضد النساء في أصقاع العالم سواء من المقربين في العائلة أم من الغرباء، وكأنها أداة هدفها تفريغ الغضب.

استخدام الشتيمة بحق النساء في الثقافات المختلفة

لا تكاد تخلو ثقافة من الشتائم بوصفها عاملًا من عوامل تفريغ الغضب، حتى إننا نستطيع القول إن هناك قواميس كاملة للشتائم ومعانيها ومرادفاتها في معاجم اللغات المختلفة. وتتناسب قوة الشتيمة وفجاجتها مع مدى الغضب والرغبة في إيلام الخصم لتكون أكثر تأثيراً وغالباً ما يبحث فيها الفاعل عن نقطة ضعف الآخر كي يصيب منه مقتلاً.

تعد الشتائم الجنسية النسوية الأكثر وقعاً وتأثيراً وتعد ذروة الشتائم في أي صراع قائم. وتنبع الشتائم الجنسية في المجتمع وفقاً لصحيفة «ويكي جندر»: «من تابو الجنس في المجتمعات العربية، وتهدف إلى الإهانة والإساءة والنيل من الكرامة الشخصية والتقليل من المكانة الاجتماعية للشخص الذي توجه إليه الشتيمة»[٤].

وتنقسم الشتيمة الجنسية إلى نوعين:

الأول: يستخدم للشخص الموجهة إليه الشتيمة باستخدام إيحاءات جنسية تتعلق بالأم والأخت بهدف إهانة واضحة تتعدى إلى محرمات الخصم، فذكر الأعضاء التناسلية من المحرمات في المجتمعات، ثم إن المرأة ذاتها تعد مجلبة للعار في بعض الثقافات القديمة والمعاصرة.

والثاني: يوجه الشتيمة بتشبيه المتلقي بالنساء بهدف استصغاره واحتقاره، وذلك بسبب المرجعية الاجتماعية التي تعد النساء في مرتبة أقل من الذكور، وذلك بحد ذاته ليس إلا تنميطاً واضحاً مثل إلصاق صفة النعومة بالرجل، وتشبيهه بالنساء أو إلصاق صفة الثرثرة بالرجل كأنه امرأة أو نعته بأنه امرأة في حال عاطفيته أو بكائه.

في بعض الدول مثل مصر تعد كلمة «مرة» بحد ذاتها شتيمة قد تستدعي شجاراً كبيراً بين الخصمين،

---

٣ النضال من أجل الحقوق الإنسانية للمرأة

٤ ويكي جندر، شتائم جنسية

ذلك أن أسوأ ما قد ينعت فيه الرجل هو أنه امرأة لأن المجتمعات ما زالت تتعامل مع النساء على أنهن متاع وأشياء أو تحط من قدرهن على اعتبارهن لا يمتلكن مكانة أهم من مكانة الحيوانات.

وما تزال المرأة نقطة ضعف اجتماعية لا عامل قوة، وتسعى المجتمعات في مساعيها إلى التخلص من هذا الضعف لا العمل من أجل دعمه، لأنها كائن ضعيف مهيض الجناح بحاجة إلى الدعم والرعاية.. ويشكل عبئاً على الزوج أو الأسرة في كثير من الأحيان.

ومع غياب دراسات كافية ومستفيضة حول ماهية العلاقة بين الشتيمة والنساء، إلا أن الوعي المتنامي بدأ يركز على هذه الفكرة وبدأت الشتيمة الجنسية تعد عنفًا نفسيًا ضد النساء وفقاً لكثير من المنظمات العاملة في حقوق الإنسان.

إن ما يمكن استنتاجه من رواج الشتائم الجنسية المتعلقة بجسد المرأة تحديدًا، وعدم الاقتراب من الرجل أن التعامل ما يزال بوصفها عيبًا لا بد من التخلص منه، يستطيع الأقوى والأكثر جرأة استخدام الشتائم المتعلقة به وعدِّه في الوقت نفسه مقتلاً ونقطة ضعف تصيب المشتوم، لأنه قد قوبل بتعدٍ سافر على خصوصياته ومحرماته، وأنه حين يفكر في الرد أو يهم بالدفاع، فإنه يفعل ذلك سعياً لحماية الأشياء التي تخصه لا لأنه قد غضب لامتهان مكانة المرأة أو لأن الشتيمة بحد ذاتها قد تعد عادة اجتماعية سيئة وغير مرغوب بها في المجتمع المتمدن.

تبعية المرأة

لا يخلو التاريخ من وجود نساء مستقلات تمتعن بقدر من الحرية والثقافة والحضور بحيث تمكنَّ من الوقوف وحدهن في مجابهة مجتمع كامل حاربهن بأكثر أشيائهن وتفاصيلهن خصوصية، وانتهك حرمة أجسادهن وأفكارهن في كثير من الأحيان. لكن ذلك لا ينفي أن النسبة الكبيرة من النساء أمضين ويمضين أعوامهن في ظل ذكور العائلة من أب أو أخ أو زوج وحتى في ظل الابن في كثير من الأحيان، فيمتثلن لقراراتهن ويخضعن للقوانين التي يسنونها ويستجبن لعدم مناقشة تلك القرارات أو مراجعتها، ولا تؤخذ رغباتهن أو احتياجاتهن بالحسبان عند اتخاذها وتطبيقها.

لم تكن أعراف المجتمع وتقاليده جائرة فحسب، بل إن القانون الذي يعمل على سد ثغرات العدالة الاجتماعية لم يأت بجديد وحافظ في مواده على الأعراف القديمة وعلى أن سلطة الذكر أعلى من سلطة المرأة، وترك الباب مفتوحاً لاجتهادات وفتاوى رسخت مكانة متراجعة لوجود المرأة في المجتمع.

على سبيل المثال يعد الزواج مؤسسة اجتماعية قديمة قدم الدهر، وقد أكدت أغلب الشرائع ضرورة توافر شروط عدة لثبوت صحة العقد، إذ لا بد من وجود قبول وتكافؤ بين الطرفين. لكن في بعض المجتمعات ابتدع ما يسمى بزواج المقايضة بحيث يمكن لاثنين من الرجال الزواج من أخوات بعضهما بهدف إلغاء المهر المتفق عليه، وأكثر من ذلك؛ في حال فشل إحدى هذه الزيجات تعد الأخرى لاغية أو باطلة حكماً حتى وإن تمتع الزوجان الآخران بزواج مستقر. فما زالت هذه العادات متبعة في كثير من المجتمعات على الرغم من أن الدين قد نص بصراحة على بطلان الزواج المعلق على شرط، أو اشتراط موافقة المرأة وقبولها، أو وجود تكافؤ بين الزوجين، وفي الحديث الشريف: «لَا شِغَارَ فِي

الْإِسْلَامِ».

وهذا إن دل فهو يدل على أن المرأة لا تتمتع بحق الحرية والاختيار، بل إنها تعامل معاملة المتاع بحيث تنتقل من وصاية ذكر إلى ذكر آخر وفقاً لإرادة الذكر صاحب السلطة في العائلة، من دون تبين إرادتها وأنها لا تختلف عن أي سلعة قابلة للمقايضة وفق عادات وأعراف المجتمع التجارية.

و»المقرر في فقه الشافعية أن المقتضي للبطلان: هو التشريك في البضع؛ فإنَّ بضع كل من المرأتين قد جعل موردًا للعقد، وصداقًا للأخرى، فجعله عوضًا ومعوضًا عنه، والمحل الواحد لا يكون فاعلًا وقابلًا؛ أي: لا يجعل علة ومعلولًا؛ واستنبطوا هذا من قوله: «وليس بينهما صداق»، ولم يجعلوا المقتضي للبطلان عدم الصداق؛ لأن تسمية الصداق عندهم غير واجبة، وإنما المقتضي للبطلان: جعل البضع صداقًا»[٥].

وتقول «سيمون دي بوفوار»: «ورغم هذا كله فإن المرأة لا تحب سوى الرجل القوي الذي يكشف ضعفها إلى جانب قوته، وهي لا تتزوج إلا من تشعر في كنفه في الأمن والأمان»[٦].

وعلى الرغم من الثورة التي أشعلتها المرأة من أجل تحقيق ذاتها إلا أنها ما تزال تميل في جانب منها إلى ضرورة الاحتفاظ بضعفها وتبعيتها للرجل الأقوى وصاحب السلطة الأكبر والاختباء في كنفه، لأن ذلك يجعلها تحتفظ بأنوثتها إذا صح التعبير؛ لأن وجه الأنوثة المتعارف عليه اجتماعياً في جانب كبير منه يميل إلى الخضوع والانكسار.

ولم يختلف الأمر بخصوص القانون، إذ لم يتمكن من سد الثغرات الاجتماعية ولم يتخذ موقفاً حاسماً من التجاوزات الاجتماعية، بل إنه سن قوانينَ متناسبة معها مثل جريمة الشرف التي لم يتوانَ فيها عن منح الذكر الولي حق إزهاق روح المرأة بدافع صون الشرف، وبذلك منحه رخصة للتخلص من الأداة التي لوثت شرفه كما وفرق في الحالة بين إذا كان الفاعل رجلاً أو امرأة مانحاً الرجل صلاحيات واسعة في سبيل صون شرفه المزعوم، وذلك على خلاف ما حكم به الدين الإسلامي. على الرغم من النداءات المختلفة والمطالبات المتكررة لإلغاء مثل هذه المواد القانونية التي تتنافى مع إلغاء التمييز الجندري، إلا أنها لم تلق أذناً صاغية واكتفى المشرّع ببعض التعديلات الخجولة التي لا ترقى إلى هدف المساواة التامة.

ليست جرائم الشرف الشكل الوحيد الواضح من أشكال العنف ضد النساء، فالعالم بمختلف مجتمعاته، وعلى امتداد جغرافيته يشهد مظاهر عنف من الرجال ضد النساء متعلقة بجنسهن بصرف النظر عن الخلفية الدينية والثقافية للمجتمع، ذلك أن الذكر أو السلطة الاجتماعية الأبوية ما تزال تصنف المرأة على أنها شيء تابع لأحد أو ممثل وواجهة لأخلاقيات المجتمع وعليها أن تنسجم في سلوكها مع الضوابط والقواعد والقوانين التي سنتها السلطة الاجتماعية الأبوية.

---

٥ لؤي علي، فتوى اليوم.. مفتي الجمهورية يوضح حكم زواج البدل

٦ سيمون دو بوفوار، كيف تفكر المرأة (د.ت)، كتاب صادر لصالح المركز العربي للنشر والتوزيع معروف إخوان /الإسكندرية / ص:١٥

تسييس لباس المرأة في حالات الصراع والحروب (سورية نموذجًا)

يعبر الزي الاجتماعي بالعموم عن البيئة والمجتمع المنبثق عنها وقد اتسمت أزياء المجتمعات العربية بما يتناسب والبيئة الجغرافية، والحالة المناخية، والسوية الاجتماعية والثقافية، وقد تحذو العائلة حذو الماركات العالمية باختيار النساء من أجل الترويج لمنتجاتهم، ويبدو ذلك جلياً في طريقة اختيار اللباس الخاص بالنساء.

إن ما قد يلاحظ في زي المرأة أنه لا يعكس حالتها الشخصية الخاصة وإنما يعدُّ مادة إعلانية تعبر عن حالة الأسرة الثقافية والأخلاقية والدينية والاجتماعية، إذ إنها على الرغم من عدم تبنيها فكر العائلة أو القبيلة لكنها قد تجبر على مجاراة عادات البيئة الاجتماعية التي خرجت منها، وقد يكون ذلك من أجل تسهيل زواجها من بيئة مشابهة لبيئة العائلة.

ربما يعد أقرب مثال على ذلك هو الحوار المستمر الدائر بخصوص الحجاب وهل هو فريضة دينية أم عادة اجتماعية، إلا أن ما نود الإشارة إليه في هذا الخصوص لا يمت للحوار الدائر ولا يتخذ منه موقفاً، إنما يشير إلى أن المرأة تمثل وجهاً إعلانياً للعائلة فترتدي ما يتناسب والقوانين المطبقة في هذه العائلة سواء فقيرة أم ثرية، أم محافظة، أم متحررة.

ولا يعبر لباس المرأة عن خلفيتها الأسرية فحسب، بل قد يشكل موقفاً سياسياً أو قومياً في كثير من الأحيان، خاصة في الدول التي تشهد انقسامات على أساس الطائفة والعرق.

ويتجلى وضوح هذه الظاهرة بشكل خاص في الدول التي تشهد صراعاً أو حرباً دائرة ما سمح بظهور الاختلافات الطائفية والطبقية على السطح، إذ يبدو في حالة مثل سورية أن زي المرأة أصبح عنواناً للانتماء السياسي (الطائفي)، ومقياساً لمعدل الولاء الوطني وفقاً للمعايير المنتشرة جراء الحرب التي أعقبت الثورة السورية، فالمناطق الخارجة عن سيطرة النظام تخضع لسلطة دينية، (متطرفة على نحو ما) وبالتالي يفرض الحجاب على النساء المقيمات في تلك المناطق، فيما يصبح الأمر معكوساً في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام إذ يدعي فصل الدين عن الدولة ويحاصر من يمكن أن تلاحقه أي شبهة تدين.

لا يقتصر الأمر على الحالة السورية فحسب إذ تأججت حالة الشقاق في العقد الأخير جراء حالة الهلع العالمي العامة من تغوّل الإرهاب. إذا صح التعبير، وأصيب العالم بالإسلاموفوبيا فبدأت النساء المحجبات تتعرض لحملات كراهية في الغرب، وأخذت الدول العربية تدّعي وقاية نفسها من تنامي الإرهاب وبذلك «أصدرت وزارة الداخلية المغربية قرارًا بمنع خياطة البرقع الأفغاني وتسويقه وبيعه في المحلات التجارية، وبدأ تنفيذ هذا القرار ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧، في الأسواق والمتاجر، وانتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي وثائق وقعتها السلطات المحلية في عدة مدن تطلب من أصحاب المحال التجارية التخلص من كل ما لديهم من قطع البرقع خلال ٤٨ ساعة من تاريخ تسلم الإشعار، وإلا تعرضوا للحجز المباشر».

واتخذت تونس خطوات مشابهة فيما تعالت الأصوات في مصر من أجل منع النقاب في مؤسسات

الدولة، بدوافع مثل التحقق من الهوية الشخصية، والوقاية من العمليات الإرهابية وما شابه. إذ أصبح ارتداء الحجاب من عدمه لا يدل على قناعة دينية بقدر ما يكون عنواناً لتبين الموقف السياسي والولاء الاجتماعي للمنطقة الجغرافية التي تنحدر منها عائلة الفتاة، وفي أحيان كثيرة قد يكون وسيلة وأداة لدرء الخطر الاجتماعي وتلافي الوقوع في مصيدة المجتمع الرافضة لوجود المختلف عن البيئة، أو ليكون جواز سفر للعبور في المناطق السورية المتباينة بطريقة لا تلفت الأنظار. وهذا بحد ذاته يعدُّ انتقاصاً من قدر المرأة على أنها أداة مادية لإظهار مقومات العائلة أو القبيلة من النواحي الدينية والاجتماعية والاقتصادية.

المرأة وتوظيفها في الأجندات السياسية

لقد واجهت المرأة كثيراً من التحديات وخاضت معارك طاحنة للحصول على حقوقها السياسية، حتى تمكَّنت من تحصيلها فتمكنت من الحصول على حق التصويت، ثم مع تنامي الوعي والطموحات السياسية بدأت تبحث عن تمثيلها السياسي فبدأت ترشح نفسها للمناصب السياسية. ترافق ذلك مع استنكار واستهجان مجتمعي سببه الثقة العامة بأن الرجل يصلح للمهام الفكرية والسياسية، وحصر دور المرأة بالوظيفة التناسلية أو بالقيام بأعمال متواضعة لا تحتاج جهداً فكريا على أكثر تقدير.

تعتري الحالة السياسية العامة حالة من تجاذبات الجمهور الموجود في شريحة الانتخاب بهدف كسب الأصوات، وعادة ما تذهب البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية نحو محاولة كسب أكبر عدد ممكن من الأصوات، فنجد الوعود تنهال بدعم المرأة، والعمل على تمكينها ليتم استخدامها على أنها ورقة رابحة في أي معركة انتخابية.

وقد تجد مثل هذه الخطابات والمانشيستات رواجاً كبيراً فمن ناحية إحصائية، فإن عدد النساء يفوق عدد الرجال في العالم، كما أن المرأة عانت من تهميش متعمد خلال فترة طويلة من الزمن، فهي تميل إلى اختيار البرنامج الانتخابي الذي يتيح لها فرصة تحقيق الوجود، على الرغم من أنَّ مثل هذه الوعود يتضح أنها ليست سوى حبر على ورق.

تعتمد المنظمات العاملة في السياسة من ناحية أخرى أن مقياس الجدية يكمن في القدرة على توظيف عدد أكبر من النساء، لتثبت بذلك أنها تمكّن الفئات المستضعفة، إلا أنَّ مفعول ذلك يبقى منحصراً ولا يشكل أثراً يدل على فاعلية التوظيف. ولقد دعت الأمم المتحدة كثيراً من الدول العربية إلى تفعيل دور المرأة وتمثيلها في المحافل السياسية وحضت على تمكينها السياسي في اليمن على سبيل المثال إذ صرح المبعوث الأممي إلى اليمن (مارتن غريفيث): «نحيي شجاعة المرأة اليمنية وتصميمها وإلهامها، وندعو أطراف النزاع في اليمن، اليوم وكلّ يوم، إلى ضمان المشاركة الفعّالة لها في العملية السياسية، وتمثيلها بنسبة ٣٠٪ على الأقل، لأن تمثيلها ما يزال ضعيفًا جداً»[٧].

كما أصدرت الأمم المتحدة قرارات متلاحقة حثت فيها على إشراك المرأة في العمليات السياسية، وفي صناعة القرارات مثل القرار ١٣٢٥ حول المرأة والسلم والأمن، وشددت على وجود نسبة معينة

٧ الأمم المتحدة تدعو لإشراك النساء اليمنيات في العملية السياسية، وكالة أنباء الأناضول

من النساء في المؤتمرات التي عقدت لمناقشة الحالة السورية، أو المنصات التي مثلت السوريين، وعلى الرغم من أن النسبة التي أوصت بها الأمم المتحدة تعد أقل من الثلث إلا أن المشكلة هنا لا تكمن في نسبة التمثيل المقدرة بـ ٣٠٪، بل تكمن بأن هذه النسبة لا يمكن أن تحقق فاعليتها في حال وجود بيئة لا تعترف بإمكانيات المرأة وتعد تمثيلها في المحافل السياسية مجرد شكل أكثر مما هو مضمون، وأن المجتمع السياسي نساءً ورجالًا يتعاملون مع وجود المرأة على أنه شيء كمالي، وأن العمليات السياسية المعقدة لا يتمكن من حلها سوى الرجال لأنهم الأقدر على إدارة دفة الحروب، والمعارك السياسية.

كيف ساهمت وسائل الإعلام في تعزيز فكرة دونية المرأة.

دأبت النساء في صورتهن النمطية التي حصرهن المجتمع فيها إلى محاولة استرضائه فلجأن إلى حصر أنفسهن في الإطار ذاته، فكان الشكل هو مقياس الاختيار للزوجة، ولا يبدو أن الأمر اختلف كثيراً في العصر الحديث إذ بقي الشكل مقياس اختيار وتفضيل.

لقد كانت بصورتها النمطية حول ذاتها في السابق تسعى لتنال رضا المجتمع المحيط، لكن بعد الانتشار الواسع لمواقع التواصل الاجتماعي أصبحت تسعى لتنال رضا دائرة أوسع، «وقد وصلت نسبة استخدام النساء لهذه المواقع ٣٠٪ حسبما أصدر مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» في تونس، من خلال دراسة بعنوان: المرأة العربية في النقاش الافتراضي: دراسة في تمثّلات المرأة على صفحات الميديا التقليدية (الفيسبوك)».[٨]

فتطورت فكرتها عن مفهوم إرضاء المحيط بعد الإضاءة الواسعة على جوانب النقص الموجودة فيها، جراء تحول العالم إلى رقعة صغيرة جعلها تقارن نفسها بكثير من النساء الأخريات. ولقد اختلفت اهتمامات النساء بعد هذا التحول التكنولوجي وكان له أثر في محاولة الوصول إلى الشكل المثالي، وبرز هوس النساء بمساحيق التجميل أو إجراء عمليات التجميل للوصول إلى الشكل المثالي المقبول اجتماعياً.

تقول «سيمون دي بوفوار»: «إن سعي المرأة اللاهث خلف أحدث الموضات يخلق جواً من المنافسة بين النساء جعلهن يتنافسن في إبداء مفاتنهن أمام الرجال حتى رجعن إلى عصر الرقيق الأبيض».[٩]

خلاصة ونتائج

لا يمكن الوصول إلى المساواة وإعطاء المرأة حقها المجتمعي والقانوني إنْ لم تدرك النساء حقيقة استقلالهن، ولم يمتلكن الرغبة فيه، ويذهبن باتجاه التخلي عن التبعية للآخر رجلًا كان أم مجتمعًا أم اقتصادًا أم أجندات وأهدافًا سياسية واقتصادية غير مجدية، أو إذا لم يتمكَّنَّ من تأهيل أنفسهن للحصول على تمكين حقيقي لتعزيز الاستقلالية، ولهذا عليهن أن يدركن أبعادهن الفيزيائية والمعنوية من دون الحاجة إلى الانضواء في ظل أحد.

---

٨ ليلى الرفاعي، تجليات العقد النسائية في مواقع التواصل الاجتماعي

٩ سيمون دو بوفوار، مرجع سابق: ص ١٣

لقد حصرت المرأة نفسها، كما أراد لها المجتمع، في قالب واحد، وتخلت عن دورها الريادي مكتفية بالحظوة التي اعتقدت أنها اكتسبتها لدى الرجل ذي المركز القيادي، ورجّحت لنفسها اختيار مكانة الظل انطلاقاً من دورها النمطي.

لقد عززت المجتمعات والمرأة على حد سواء بقاءها ضمن ذلك الإطار وتناقلت الأمثال التي تدل على ذلك، «وراء كل رجل عظيم امرأة»، وعلى الرغم من أنها مقولة تستخدم لمدح دور النساء إلا أنها مقولة حق يُراد بها باطل رسخ في ذهنية المجتمع والنساء على أن المرأة جزء من الأدوات التي تساعد تسهيل مهمة الرجل الأصعب، وحصر إمكانياتها بدعم الرجل وتثبيت مكانة الأسرة.

فتتحمل المرأة مسؤولية إدارة المنزل وتربية الأبناء، وتبقى في ظل الجسد الحقيقي الرجل أو في ظله المعنوي، ويحملها المجتمع مسؤولية البناء الداخلي للأسرة، وشكلها الخارجي مثل نجاح الأبناء أو فشلهم، وترابط الأسرة أو تفككها هدمها، في مقابل التخلي عن أحلامها ومشاريعها الخاصة في حال كانت موجودة. وعلى أهمية دورها الأسري في التربية ودعم رب الأسرة، إلا أنه يجعلها تختار الذوبان في جسد ليس لها، وتؤثر في نفسها تحقيق طموحات المقربين على أنها أحلامها الخاصة.

النقطة الأهم في محاولة تغيير نظرة المجتمع للمرأة أن تغير نظرتها نحو نفسها، فتحاول اكتشاف مقدراتها والخروج من حالة الضعف والتبعية وعدم الخوف من الانخراط في الأعمال التي تعد حكراً ذكورياً، وهذا بدوره يستتبع حالة من الشجاعة في المكاشفة والإقدام، وعدم التنحي من المشهد العام في حال رفض المجتمع ذلك، إذ إن محاربة المجتمع للنساء اللاتي يحاولن الخروج من عباءة النظام البطريركي أمر طبيعي ومتوقع، لأن مريدي هذا النظام عملوا طويلاً من أجل استتباب أركانه وبقاء النساء في الظل.

إن نظرة المجتمع المحدودة للنساء لم تؤثر فقط في توجيه الأوامر لهن على أنهن من الدرجة الثانية، ولم يكتف فقط بوضع إطار لهن ومحاربتهن في حال الخروج إليه، بل أثّر في تقبلهن النفسي للحالة، فلم تعد المرأة تجد نفسها إلا في الأدوار التي توارثتها عن الجدات، ولم تعد تعمل للبحث عن نقاط القوة الكامنة لديها، بل استعذبت دورها الناعم وباتت تجد نفسها ووجودها في الظل مستفيدة من دور التابع والضحية.

MENA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا